بوســـالم فـي:.....

<u>الموضــوع عدد 05</u> : حول تعديل الخطة التمويليّة لمشروع توسعة قصر البلديّة:

في إطار متابعة الإعداد لإنجاز الدراسات الفنيّة لتوسعة قصر بلديّة بوسالم - برنامج سنة 2019-، الذي تمّ تخصيص إعتمادات قدرها 848 أ.د ببرنامج الإستثمار البلدي على أن يتمّ إسنادنا مساعدة لفائدة المشروع قدرها 300 أ.د لتصبح كلفة المشروع 1148 أ.د حسب الخطة التمويليّة التالية :

- تمويل ذاتي : 337 أ.د
- قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة : 400 أ.د
- مساعدة إستثنائيّة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة : 111 أ.د
- مساعدة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة : 300 أ.د

و إعتبارا و أن المشروع لا يزال في طور الإعداد لإنجاز مناظرة معماريّة و تمّ إعلامنا بمقتضى مراسلة الصندوق عدد 249 بتاريخ 31 جانفي 2022 و أن المساعدة الي سيتم منحها لفائدة البلديّة سينقضي أجل إسنادها مع موفى شهر جوان 2022 فقد إرتأينا إعداد برنامج وظيفي في حدود 790 أ.د لنتمكن من الحصول على تعيين مكاتب الدراسات مباشرة من قبل اللّجنة الفنيّة البناءات المدنيّة بجندوبة و بالتالي إقتصار آجال التعيين و إعداد الملف الفني قبل موفى شهر جوان و بالتالي الحصول على المساعدة المخولة لنا و بالتالي تكون الخطّة التمويليّة للمشروع كالتالي :

- قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة : 400 أ.د
- مساعدة إستثنائيّة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة : 90 أ.د
- مساعدة من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة : 300 أ.د

و برمجة بقيّة المشروع ضمن برنامج إستثماري لاحق عندما تتوفر الإعتمادات اللازمة لذلك

و قد تمّ عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ 2022-03-09 و على أنظار المجلس البلدي و حظي بموافقتها بالإجماع .

الموضوع عدد/05/ : النظر في تزويد البناءات الكائنة ببلديّة بوسالم والمشيّدة بدون رخصة البناء بالماء الصّالح للشّراب والنّور الكهربائي.

سبق للمجلس البلدي أن تداول خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 21 سبتمبر 2021 حول الموافقة على تزويد البنايات الكائنة ببلديّة بوسالم والمشيّدة بدون رخصة بناء بالماء الصّالح للشّراب والنّور الكهربائي شريطة أن تكون جاهزة أو الأشغال في طور متقدّمة مقابل خلاص معلوم خطيّة البناء بدون رخصة التي أقرّها المجلس البلدي بتاريخ 31 ماي 2021 (دورة ماي)،

ونظرا للغموض الذي يشوبه الفصل عدد 84 من مجلّة التّهيئة التّرابيّة والتّعمير حول خلاص معلوم خطيّة البناء بدون رخصة تمّ عرض الموضوع بتاريخ 24 نوفمبر 2021 (الدّورة الاستثنائية الرّابعة) على أنظار المجلس البلدي الذي أقرّ إيقاف إسناد التّراخيص للمواطنين أصحاب المطالب الواردة على الإدارة البلديّة إلى حدود ورود الإستشارة بخصوص كيفيّة تطبيق مقتضيات الفصل عدد 84 من مجلّة التّهيئة التّرابيّة والتّعمير حول خلاص معلوم خطيّة البناء بدون رخصة،

وبتاريخ 10 جانفي 2022 أفادنا السّيد الوالي أنّ تحديد مبلغ الخطايا من صلاحيّات السّلط القضائيّة ذات النّظر وبحال مردودها المالي إلى الجماعة المحلّية المعنيّة بعد توجيه مضامين الأحكام الصّادرة في الغرض مباشرة إلى قبّاض الماليّة محاسبي البلديّات المرتكبة بدائرتها المخالفة وذلك وفق ما نصّ عليه مكتوب السيد وزير الدّاخليّة عدد 20/7123 المؤرّخ في 20 جويلية 2005،

وإعتبارا أنّ لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة قد وافقت على إسناد التّراخيص للبنايات المشيّدة على غير الصّيغ القانونيّة بتاريخ 22 نوفمبر 2021 وذلك نظرا لما يكتسيه الموضوع من صبغة إجتماعيّة،

هذا وتجدر الإشارة في هذا الشّأن إلى أنّ إسناد التّراخيص بهذه الصّفة يتعارض مع النّصوص التّرتيبيّة لمجلّة التّهيئة التّرابيّة والتّعمير الصّادرة بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1994 حيث أنّ الحصول على التّراخيص المذكورة يستوجب الإدلاء برخصة بناء في البناية موضوع الطّلب وذلك تطبيقا لمنشور السّيد وزير الدّاخليّة والتّنمية المحلّية عدد 19 بتاريخ 11/15/ 2010، كما أنّ السّيد الوالي قد دعا إلى ضرورة تطبيق مقتضيات المنشور المذكور لمزيد التّصدّي للبناء الفوضوي حسب مراسلاته الوارد علينا بالتّوالي بتواريخ 18 و19 نوفمبر 2021 ،

وتبعا لما سبق ذكره فقد تمّ عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي بتاريخ 09 مارس 2022 وعلى أنظار المجلس البلدي بتاريخ 18 مارس 2022 الذي وافق على إعادة تفعيل اللّجنة للنّظر في إسناد تراخيص الماء الصّالح للشّراب والنّور الكهربائي للبنايات الكائنة بالمنطقة البلديّة والمشيّدة بدون رخصة بناء برئاسة رئيس البلديّة و تضمّ رئيس وأعضاء لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة وممثّلون عن الهياكل المعنيّة (الإدارة الجهويّة للتجهيز والإسكان والبنية التّحتيّة، الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز، الشّركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه، العمد كلّ حسب مرجع نظره التّرابيّة) وتقوم المصلحة الفنّية بالمعاينات الميدانيّة للبنايات الكائنة داخل مثال التّهيئة العمرانيّة وبرقن المحاضر والتّراخيص والعمد بالمعاينة للبنايات الكائن بمناطق التّوسّع.

الموضوع عـ/7/ـدد : إقرار مبدأ مراجعة مثال التّهيئة العمرانيّة لقرية المرجى.

تبعا لصدور الأمر عدد 602 لسنة 2016 حول توسعة المنطقة البلديّة لتشمل العديد من العمادات ومن ضمنها قرية المرجى المشمولة بمثال تهيئة عمرانيّة مصادق عليه بقرار السّيد والي جندوبة بتاريخ 18 ماي 2000 ، ونظرا للإشكاليّات المطروحة عند تطبيق مقتضيات مثال التّهيئة العمرانيّة المذكور خاصّة لغياب التراتيب العمرانيّة الخاصّة بالمثال ممّا عسّر مهام اللّجان الفنّية للتّقسيمات ورخص البناء عند معالجة الملفّات هذا من جهة وكذلك نظرا للظّروف الإستثنائيّة التي مرّت بها البلاد إبّان ثورة 14 جانفي 2011 من جهة أخرى من تفاقم البناء الفوضوي ، ممّا أستوجب مراجعة أمثلة التّهيئة العمرانيّة لمعالجة هذه الإشكاليّات التي تتمحور أساسا في ما يلي :

- المحافظة على الأراضي الفلاحية والسيطرة على التوسعات العمرانية العشوائية باعتبار أن قرية المرجى محاطة بمناطق سقوية من كل الجهات.
- إحداث مدخرات عقارية لاستيعاب النمو الديمغرافي.
- التكثيف في نسبة إشغال الأراضي والتشجيع على البناء العمودي.
- معالجة الإشكاليّات المتعلّقة بالبناء الفوضوي مع إيجاد الحلول لذلك.
- برمجة طرقات هيكليّة لتسيير التّنقّل داخل القرى.

وتطبيقا لمقتضيات **الفصل 14** من مجلّة التّهيئة التّرابيّة والتّعمير تمّ عرض الموضوع على أنظار لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة بتاريخ 29 ديسمبر 2021 التي وافقت على حدود التّوسّع العمراني المبيّن بالمسح الطّبوغرافي و بتاريخ 09 مارس 2022 تمّ عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي الذي صادق على الحدود المقترحة وعلى أنظار المجلس البلدي بتاريخ 18 مارس 2022 الذي أقرّ مبدأ المراجعة،

الموضوع عـ/.8./ـدد : حـول وضـعيّة البنايـات المتداعيـة للسـقوط والكائنـة بمدينـة بوسالم.

نظـرا لمـا تمثّلـه البنايـات المتداعيـة للسّـقوط مـن خطـر علـى أرواح المـواطنين و ممتلكاتهم وسعيا للتّوقّي من الحوادث التي قد تسبّبه مثل هذه الوضعيّات تمّ تكوين لجنـة بتاريخ 09 أكتوبر 2017 للقيام بجرد تشخيصي للبنايـات المتداعيـة للسّـقوط بمدينـة بوسـالم حسـب توصـيّات السّـيد وزيـر التّجهيـز والإسـكان والتّهيئـة التّرابيّـة المضـمّن بمكتوبـه عـدد 2017/159 المؤرّخ في 06 أكتـوبر 2017- تضـمّ جميـع الهياكـل المتداخلـة (الحمايـة المدنيّـة، الجهاز الأمني كلّ حسب مرجع نظره التّرابي ، التّجهيز، المصلحة الفنّية للبلديّة).

قامت اللّجنة المكلّفة في الغرض بجرد أوّلي للبنايات المتداعية للسّقوط داخل مدينـة بوسالم ثمّ توّلّت البلديّة إتمام الإجراءات بالتّنبيـه علـى مسـتغلّيها قصـد تقـديم تقريـر إختبـار معدّ من طرف مهندس في البناء لإعادة التّهيئة والتّرميم إلاّ أنّ مطلبنـا لـم يحـظ بالاسـتجابة في مرحلة أولى،

وبالتّـالي تـمّ التّنبيـه علـيهم فـي مـرّة ثانيـة خـلال فتـرة النّيابـة الخصوصـيّة السّـابقة فاستجاب البعض منهم بتقديم دراسـات فـي الغـرض ووافقـت لهـم اللّجنـة لتـرميم المحـلّ حسب التّقارير الواردة على البلديّة من قبلهم.

وبتـواريخ 13 ديسـمبر 2018 و15 أفريـل 2019 و21 فيفـري 2020 تـمّ التّنبيـه علـى المتصرّفين في البنايات المتداعية للسّقوط بإخلاء المحلّ عن طريـق عـدل منفّـذ، إلاّ أنّـه لـم تتمّ الاستجابة للتّنبيه إلى حدّ هذا التّاريخ،

و بتاريخ 25 ديسمبر 2020 تمّت مراسلتنا من طرف السّيد الوالي حـول إحـداث لجنـة جهويّة للنّظر في وضعيّة هذه البنايات المهدّدة بالإنهيـار وذلـك نتيجـة الفـراغ التّشـريعي بمـا في ذلك الغموض الذي يحوم حول الصـلاحيّات المخوّلـة لرؤسـاء البلـديّات ضـمن الفصـل 267 مـن مجلّـة الجماعـات المحلّيـة، وعليـه تمّـت مكاتبـة السّـيد الـوالي فـي مـرّة أولـى بتـاريخ 04 فيفري 2021 قصد الإذن لهذه اللّجنة اتّخاذ القرارات اللاّزمة فـي أحسـن وفـي مـرّة ثانيـة بتاريخ 09 سبتمبر 2021 قصد تفعيل اللّجنة خاصّة أنّنا على أبواب فصل الشتاء وما تتميّز بـه المنطقة من نزول كمّيات هامّة من الأمطار ممّا قد يؤدّي إلى فيضانات،

إلاّ أنّه بتاريخ 30 ديسمبر 2021 وردت علينا مراسلة من طـرف السّـيد الـوالي مفادهـا أنّ معالجة وضعيّات المباني المتداعية للسّـقوط يعـدّ مـن الصّـلاحات الرّاجعـة بـالنّظر لرؤسـاء البلديّات وعليه تمّ عرض الموضوع على أنظار لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة بحضـور جميـع المتدخّلين (تجهيز، حماية،الشّرطة البلديّة..) وحيث تمّ اقتـراح إعـادة التّنبيـه علـى شـاغلي المحـلاّت و إحـداث لجنـة محلّيـة تضـمّ جميـع الهياكـل المعنيّـة بمـا فـي ذلـك ممثّلـون عـن

المعتمديّتين وأملاك الدّولة كما دعتْ إلى التّعاطي مع الحالات حالة بحالة باعتبار المقاييس التّالية :

- مستوى البناية (طابق أرضي أو طابق أرضي وأوّل أو.....)
- الموافقة على ترميم البنايات المشاعة مع التّنصيص ضمن الموافقة على أنّ هذه الوثيقة لا يمكن بحال من الأحوال استعمالها في غرض آخر أو الاستظهار بها في النّزاعات المتعلّقة بالملكيّة استحقاقا أو حوزا ومطالبة المعني بالأمر بالاستظهار بشهادة إبراء في المعاليم الموظّفة على العقّار مع تقرير اختبار معدّ من طرف مهندس في البناء يبيّن الإصلاحات المزمع القيام بها.
- التّعامل مع المتسوّغ بالتّنسيق مع المالك أو بالعكس في صورة ما عرف المالك.
- بالنّسبة للوضعيّات الشّائكة والتي يصعب التّعامل معها سيتمّ إحالتها على أنظار السّيد وزير الدّاخليّة عن طريق السّيد والي جندوبة لاستشارته بما يجب اتخاذه في الغرض.

و بتاريخ 09 مارس 2022 تمّ عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي الذي وافق على مقترحات لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة وبتاريخ 18 مارس 2022 تمّ عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي الذي إقترح تكوين لجنة برئاسة رئيس البلديّة وتضمّ ممثّلين عن الهياكل المعنيّة (الإدارة الجهويّة للتّجهيز، الإدارة الجهويّة للحماية المدنيّة ، ممثّلين عن المعتمديّتين، أملاك الدّولة والشّؤون العقّاريّة، والمصالح الأمنيّة كلّ حسب مرجع نظره التّرابي، المصلحة الفنّية) ورئيس وأعضاء لجنة الأشغال والتّهيئة العمرانيّة والمستشار حسن السّعيداني لاستشارته حول الجانب القانوني للموضوع.

موضوع عدد 09 : حول إبرام اتفاقية رفع الفضلات الغير منزلية مع مجمع الخياطة ببوسالم و ضبط مبلغ معلوم رفع هاته الفضلات السنوي .

تبعا لمكتوبي الممثل القانوني لمجمع الخياطة ببوسالم (شركة نيو فاشن صارل و شركة م.م.مودا و شركة الاكس صارل) الواردين على البلدية بتاريخ 20 و 21 ديسمبر 2021 و المضمنين تحت عدد 6868 و 6887 و المتعلقين بطلب عقد اتفاقية مع البلدية لرفع الفضلات الخاصة بالمجمع المتأتية من النشاط الصناعي و المتكون من بقايا أقمشة و ورق مقوى و فضلات طعام يومية و تبلغ قيمة هذه الفضلات حوالي 320 كغ يوميا تتوزع كالآتي

200 كغ بقايا قماش و 100 كغ فضلات ورق مقوى و حوالي 20 كغ فضلات طعام . عقدت المصلحة الفنية و مصلحة الموارد و متابعة الإستخلاصات جلسة عمل يوم 22 ديسمبر 2021 على الساعة العاشرة صباحا بحضور السيدة ألفة صكوحي عن المصلحة الفنية و السيدة منتهى بلدي عن مصلحة الموارد و متابعة الإستخلاصات و السيد رضا بلال رئيس المستودع البلدي لدراسة المطلبين المذكورين و قد ارتأى الحاضرين أن الكمية المرغوب رفعها الخاصة بالأقمشة كبيرة الحجم كما أن المصب النهائي لبلدية بوسالم مصب غير مراقب و غير مهيأ لاستيعاب هذا النوع من الفضلات كما أنه محاط بأراضي فلاحية و محلات سكنية و قابل للإشتعال أثناء نقله إلى المصب أو داخل المصب مما يؤدي إلى كارثة بيئية و مخاطر على صحة المتساكنين كما أن رئيس المستودع البلدي قام بالتنسيق مع مجموعة من البلديات داخل الجمهورية حول الإستفسار عن رفعها لهذا النوع من الفضلات المتمثلة في الأقمشة و أفادوه أن هاته الفضلات لا يتم رفعها من طرف البلدية إلى المصب .

أما بخصوص الفضلات المتبقية و المتمثلة في الورق المقوى و فضلات الأطعمة و المقدر كميتها بـ 120 كغ ما يقارب 120 لتر يوميا فإنه يمكن رفعهامن طرف البلدية و ابرام اتفاقية في الغرض و قد قدر السيد رئيس المستودع البلدي كلفة رفعا شهريا 100 د تكاليف عملية النقل من المنطقة الصناعية إلى المصب النهائي بما قيمته 1200 د سنويا .

و قد عرض الموضوع على أنظار لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و التصرف في جلستها المنعقدة بتاريخ 27 جانفي 2022 و قررت اللجنة الموافقة على مطلب الممثل القانوني لمجمع الخياطة ببوسالم و اعتماد التعريفة المقترحة في جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 22 ديسمبر 2021 و المقدرة بـ 1200 د في السنة مقابل رفع الفضلات الخاصة بالمجمع و المتكونة من ورق مقوى و فضلات طعام يومية فقط مع إعداد قرار في الغرض حيث أن النشاط و التعريفة المذكورين غير واردين بالقرار البلدي المصادق عليه بتاريخ 29 مارس 2017 و عرض الموضوع و القرار على أنظار المكتب البلدي و المجلس البلدي لإبداء الرأي و اتخاذ القرار اللازم .

و قد عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي بتاريخ 09 مارس 2022 و وافق على مبدا إبرام البلدية لاتفاقية رفع الفضلات المتأتية من نشاط مجمع الخياطة ببوسالم المتمثلة في الورق المقوى و فضلات الأطعمة بمبلغ سنويا قيمته 1200 د و إعداد قرار يتضمن التعريفة المذكورة حتى يتسنى للبلدية استخلاصه .

و المعروض على المجلس البلدي لإبداء الرأي من حيث مبدا إبرام اتفاقية رفع الفضلات غير المنزلية مع المجمع المذكور من عدمه و ضبط مبلغ معلوم رفع هاته الفضلات السنوي (في حال الموافقة على ابرام الإتفاقية) الذي سيعد في شأنه قرار (تبعا للفصلين عدد 91 و 93 من مجلة الجباية المحلية) نظرا و أن نشاط المجمع غير مدرج بالقرار البلدي المصادق عليه

سلطة الإشراف بتاريخ 29 مارس2017 المتعلق بضبط تعريفة معلوم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية و الصناعية أو المهنية المذكور فيه الأنشطة الخاضعة لتوظيف المعلوم المذكور .

تم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و وافق بالإجماع على المقترح المقدم .

الموضوع عدد 10 : حول إلغاء الديون المتخلدة بذمة المطالبين بها بعنوان معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام و معلوم رخصة لتعاطي مهنة بالطريق العام و معلوم الإشهار و معلوم وقوف العربات بالطريق العام .

في إطار جلسة لجنة الشؤون المالية و الإقتصادية و متابعة التصرف المنعقدة بتاريخ 27 جانفي 2022 تطرق السيد رئيس البلدية إلى الديون المتخلدة بذمة المطالبين بها بعنوان معلوم الإشغال الوقتي للطريق العام و معلوم رخصة لتعاطي مهنة بالطريق العام و معلوم الإشهار و معلوم وقوف العربات بالطريق العام حيث أشار أن الديون قد تراكمت مع عزوف أصحابها عن سدادها و صعوبة استخلاصها خاصة بعد الظروف التي شهدتها البلاد منذ الثورة إلى اجتياح فيروس الكورونا المستجد البلاد مما اثر على الظروف الإقتصادية و الإجتماعية على المواطنين فاقترح إلغاء الديون المتخلدة بذمة أصحابها بعنوان المعاليم المذكورة للفترة الممتدة من سنة 2019 و ما قبلها و ذلك بالنسبة للمطالبين بالديون الذين يزاولون أنشطتهم و ذلك شرط خلاص المعلوم الموظف سنة 2020 كاملا مع خلاص المعلوم الموظف سنتي 2021 و 2022 في أجلا لا يتجاوز 31 ديسمبر 2022 و في خلاف ذلك لا يعتبر المطالب بالمعلوم معفيا من خلاص الديون المتخلدة بذمته أما بخصوص الديون المتخلدة بذمة المنقطعين عن النشاط يتم إلغائها كليا و قد وافقت اللجنة على اقتراح السيد رئيس البلدية .

و قد عرض الموضوع على أنظار المكتب البلدي بتاريخ 09 مارس 2022 و وافق على إلغاء الديون بعنوان المعاليم المذكورة للفترة الممتدة من سنة 2020 و ما قبلها مع خلاص المعلوم الموظف سنتي 2021 و 2022 في أجلا لا يتجاوز 31 ديسمبر 2022 و في خلاف ذلك لا يعتبر المطالب بالمعلوم معفيا من خلاص الديون المتخلدة بذمته و الإلغاء الكلي للديون المتخلدة بذمة المنقطعين عن النشاط .

تم عرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي و وافق بالإجماع على المقترح المقدم .

الموضوع عـــــــدد 11 : الموافقة على مبدأ ازالة اشجار النخيل بشارع 20 مارس و التي بشأنها عرائض.

توصلت البلدية بعديد العرائض من المواطنين القاطنين بشارع 20 مارس ببوسالم وتذمرهم من اشجـــــــــار النخيل المتاخمة لمنازلهم و التي اصبحت تشكل خطرا حقيقيا عليهم او على المارة خاصة بعد تساقط الاغصان و البذور على الرصيف. و في هذا الاطار تم عرض الموضوع على انظار المكتب البلدي المنعقد بتاريـــــخ 09 مارس 2022 و الذي اقر مبدأ ازالة اشجار النخيل و التي تقدم في شانها عرائض من قبل بعض المواطنين و يبقى اتخاذ القرار النهائي للازالة من مشمولات اللجنة حسب خطورة التهديد .

و تم عرض المشروع على انظار المكتب البلدي و المجلس البلدي و تمت الموافقة باجماع الاعضاء الحاضرين على المقترح.

و في الختام جدد السيدرئيس البلدية شكره للحاضرين ورفعت الجلسة في تمام الساعة الخامسة و نصف مساءا (17.30س).

رئيـــس البلديـــة

وزارة الداخلية
بلدية بوسالم

رئيس البلدية
الهاشمي البختاجي